

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2024/6-(A,B,C,D,E,F,G,H)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 18 يونيو/حزيران 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم طيه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023 (WFP/EB.A/2024/6-A/1)
- تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026) (WFP/EB.A/2024/6-B/1)
- التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2024/6-C/1)
- التقرير السنوي للمفتش (ة) العام(ة)، (WFP/EB.A/2024/6-D/1) ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه (WFP/EB.A/2024/6-D/1/Add.1)
- استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة 2023، (WFP/EB.A/2024/6-E/1)
- تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2023) (WFP/EB.A/2024/6-F/1)
- تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2023 (WFP/EB.A/2024/6-G/1)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2024/6-H/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2297

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

14 يونيو/حزيران 2024

السيدة سيندي ماكين المحترمة،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

عبد الله بشار بونغ

(Abdallah Bachar Bong)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة سيندي ماكين (Cindy H. McCain)

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola 68-70

00148 Rome Italy

أولاً- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ما مجموعه 9 تقارير من تقارير أمانة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية المقرر عقدها في روما، إيطاليا، في الفترة من 24 إلى 28 يونيو/حزيران 2024. وتُقدّم وثيقتان إلى المجلس التنفيذي للموافقة، هما الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023 وتحديث خطة البرنامج للإدارة. وتُقدّم خمسة تقارير إضافية للنظر وتقريران للعلم (انظر الملحق الأول للاطلاع على قائمة كاملة بالتقارير). وخلال نظرها في التقارير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي أمانة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت برودود خطية وردت في 23 مايو/أيار 2024.

ثانياً- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها

ألف- الحسابات السنوية المراجعة، 2023

2- يتضمن التقرير المقدم عن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023 ما يلي: (أ) رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية والتقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي في القسم الأول؛ و(ب) بيان المديرية التنفيذية وبيان الرقابة الداخلية والكشوف المالية من الأول إلى الخامس والمذكرات على الكشوف المالية في القسم الثاني.

3- وقدم مراجع الحسابات الخارجي رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية للبرنامج عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجع الحسابات الخارجي قد أصدر عدة توصيات تغطي مسائل مثل إدارة الميزانية، وإطار الضوابط الداخلية المالية، والعمليات المالية، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وتفويض السلطة، وإدارة الخدمات الاستشارية. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن توصيات مراجع الحسابات الخارجي ستُنفذ بالكامل وفي الوقت المناسب.

الأداء المالي والمركز المالي

4- في عام 2023، بلغ مجموع إيرادات المساهمات 8 300 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 5 800 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 40.8 في المائة، عن المستوى القياسي الذي بلغ 14 100 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وبلغت المصروفات 10 864 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 584 مليون دولار أمريكي، أو 5.1 في المائة، من 11 448 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وبلغ العجز في الإيرادات مقابل المصروفات 1 741 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بفائض قدره 2 970 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ورُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بالجدول التالي الذي يبيّن الاتجاهات في مجموع الإيرادات والمصروفات والفائض (العجز)؛ وأرصدة الصناديق والاحتياطيات والأصول الصافية للفترة 2012-2023.

الجدول 1: اتجاهات الإيرادات والمصروفات والفائض/(العجز) للفترة من عام 2013 إلى عام 2024 (أرقام مقربة)

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|---------|
| الإيرادات* | 4 211 | 4 536 | 5 450 | 4 765 | 5 909 | 6 431 | 7 368 | 8 272 | 8 904 | 9 602 | 14 418 | 9 124 |
| المصروفات | 4 396 | 4 515 | 5 215 | 4 816 | 5 368 | 6 219 | 6 640 | 7 613 | 8 054 | 8 882 | 11 448 | 10 864 |
| الفائض (العجز) | (184) | 21 | 236 | (51) | 541 | 212 | 729 | 658 | 850 | 720 | 2 970 | (1 741) |
| أرصدة الصناديق | 3 351 | 3 400 | 3 591 | 3 492 | 3 997 | 4 054 | 4 898 | 5 438 | 6 431 | 8 081 | 10 753 | 9 256 |
| الاحتياطيات | 273 | 273 | 331 | 278 | 330 | 380 | 407 | 432 | 411 | 509 | 896 | 659 |
| الأصول الصافية | 3 624 | 3 673 | 3 923 | 3 771 | 4 327 | 4 434 | 5 306 | 5 870 | 6 842 | 8 590 | 11 649 | 9 915 |

* غير البرنامج سياسته الخاصة بالاعتراف بإيرادات المساهمات في عام 2016 وأعاد بيان أرصدة الفترة المقارنة لعام 2015. وغيّرت السياسة مرة أخرى في عام 2022 لتعديل كشوف أرصدة عام 2021.

5- ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من انخفاض إيرادات المساهمات، تحسنت المؤشرات المالية العامة أو ظلت عند مستوى مرتفع مماثل. ويرجع السبب في تحسن المؤشرات أساساً إلى انخفاض المبالغ المستحقة الدفع والاستحقاقات مقارنة بزيادة الاستثمارات القصيرة الأجل. يبيّن تحليل مراجع الحسابات الخارجي للنسب المالية الرئيسية أن البرنامج قد غطى جميع التزاماته (الفقرة 21).

6- وتلاحظ اللجنة الاستشارية المركز المالي المتسق والسليم للبرنامج على مر السنين على الرغم من مواجهة انخفاض كبير في إيرادات المساهمات في عام 2023.

مسائل أخرى

إدارة الميزانية

7- يشير تقرير مراجعة الحسابات في الفقرات من 25 إلى 36 إلى اتفاق بين إدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي على ضرورة تحسين موثوقية توقعات التمويل وتحديد عتبات واضحة عند الحاجة إلى تقديم إخطارات تكميلية مخصصة إلى المجلس التنفيذي. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن المجلس التنفيذي يتمتع بسلطة الحوكمة والموافقة على الأنشطة التشغيلية من خلال ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية وعلى الأنشطة غير المباشرة من خلال الميزانيات الموافق عليها في خطة الإدارة. وتشمل خطة الإدارة المقدمة سنوياً خطة التنفيذ المؤقتة للمتطلبات التشغيلية المتوقعة والتكاليف غير المباشرة والصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة للسنة المقبلة. تتم مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية مع دورات التخطيط للحكومات المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتغطي عموماً فترة مدتها 5 سنوات. وبالتالي فإن موافقة المجلس التنفيذي على الخطط الاستراتيجية القطرية وتنقيحاتها تتم في كل دورة رسمية للمجلس التنفيذي على أساس دورة حياة الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية. وتستند المتطلبات التشغيلية السنوية المتوقعة الواردة في خطة الإدارة إلى الخطط الاستراتيجية القطرية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، بينما تستمد خطة التنفيذ المؤقتة من المتطلبات التشغيلية مع مراعاة توقعات التمويل. وأحال مراجع الحسابات الخارجي للجنة كذلك إلى البيانات التي أفصحت عنها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- يقر المجلس التنفيذي لليونيسف ميزانياتها الخاصة بمختلف البرامج، رهناً بتوافر التمويل. وتشمل الميزانية الأصلية المبالغ المعتمدة لكل من الموارد العادية والموارد الأخرى المرصودة أصلاً للسنة الحالية. وتمثل الميزانية النهائية المساهمات المحصلة مقابل الحد الأعلى الذي وافق عليه المجلس والمقرر للسنة التقويمية (اليونيسف)، A/78/5/Add.3، الفقرة 88، (الصفحة 82).

- مؤئل الأمم المتحدة: الميزانيات المعتمدة هي الميزانيات التي تسمح بتكبد المصروفات ويوافق عليها المجلس التنفيذي. ولأغراض الإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الميزانيات المعتمدة هي الاعتمادات المأذون بها لكل فئة من الفئات بمقتضى قرارات الجمعية العامة في ما يتعلق بقطاع الميزانية العادية وقرارات المجلس التنفيذي في ما يتعلق بالقطاع غير المخصص الغرض للمؤسسة (مؤئل الأمم المتحدة، A/78/5/Add.9، الفقرة 111، الصفحة 106).
- في الكشف الخامس، تستشهد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقرارات موافقة الأجهزة الرئاسية، التي تضاف إلى الميزانية السنوية المعتمدة.

8- وتتفق اللجنة الاستشارية مع مراجع الحسابات الخارجي على الحاجة إلى عتبات واضحة وإفصاحات إضافية بشأن التوقعات وخطط التنفيذ، واللجنة الاستشارية على ثقة بأن التوصية ستنفذ في الوقت المناسب. وتشدد اللجنة الاستشارية كذلك على أهمية أن تكون لدى المجلس التنفيذي رؤية كاملة لجميع الموارد وتخصيصها وأدائها، على الرغم من اختلاف الجداول الزمنية لدورة التخطيط. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بأسرع ما يمكن، وأن التقرير المالي المقبل للبرنامج سيتضمن المعلومات ذات الصلة.

التحركات في الاحتياطات (حساب تسوية دعم البرامج والإدارة)

9- يسلط تقرير مراجعة الحسابات في الفقرات من 51 إلى 58 الضوء على الاختلافات في الأرصدة الافتتاحية والختامية لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة على النحو المقدم إلى المجلس التنفيذي مع توصية موافق عليها لتحديث هذه الأرصدة ومطابقتها في المستقبل. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الاختلاف في أرصدة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بين خطة الإدارة والكشوف المالية يرجع إلى (1) اختلاف توقيت الوثائق، أي أن خطة الإدارة تعرض الرصيد المتوقع في المستقبل في حين أن الكشوف المالية تعرض الرصيد الفعلي في الماضي، و(2) أن خطة الإدارة تأخذ في الاعتبار الالتزامات غير المسددة استنادا إلى الميزانيات التي وافق عليها المجلس التنفيذي وأما الكشوف المالية فيتم إعدادها على أساس الاستحقاق. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية كذلك أنه ينبغي الإفصاح عن هذه التغييرات وشرحها بطريقة شفافة. كما أن الاختلاف بين الكشوف المالية ووثائق الميزانية الطبيعي نظرا إلى التباين بين مفهومي أساس الاستحقاق (الكشوف المالية) وأساس الالتزام (الميزانية). واللجنة الاستشارية على ثقة بأن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بأسرع ما يمكن، وأن التقرير المالي المقبل للبرنامج سيتضمن المعلومات ذات الصلة.

المبادرات المؤسسية الحاسمة

10- بناء على توصية مراجع الحسابات الخارجي بتعزيز المعلومات المتعلقة بالمبادرات المؤسسية الحاسمة، أبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسار مقدم منها، بأن المبادرات المؤسسية الحاسمة تُعرّف بأنها استثمارات لمرة واحدة تهدف إلى إحداث تغيير تحويلي في المنظمة وهي متوائمة مع الأولويات المؤسسية. ولا تمول سوى المبادرات المؤسسية الحاسمة التي تستوفي هذه المعايير. وتمثل المبادرات المؤسسية الحاسمة أنشطة غير مباشرة للمنظمة ويمكن تمويلها من ميزانية دعم البرامج والإدارة، ولكن نظرا لطبيعتها غير المتكررة وتكلفتها الكبيرة عموما، فإنها تحدد في كثير من الأحيان كاستثمارات قائمة بذاتها؛ ومن ناحية أخرى، تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة التكاليف غير المباشرة الأساسية التي تكون في العادة، ولكن ليس دائما، تكاليف متكررة. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية بالافتقار إلى الشفافية في الإفصاح عن التطور المالي للمبادرات المؤسسية الحاسمة الفردية واستخدامها. ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، يفتقر البرنامج إلى تعاريف ومعايير واضحة بشأن تعاريف ومعايير تحدد توقيت استخدام المبادرات المؤسسية الحاسمة ومدة استخدامها مقارنة بأنشطة دعم البرامج "العادية". ويعود تاريخ مفهوم المبادرات المؤسسية الحاسمة إلى عام 2015، وإلى جانب "التقرير المرحلي" (WFP/EB.A/2015/6-C/1) عن التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة، لا يوجد نظام مالي عام أو لائحة مالية تحدد معايير المبادرات المؤسسية الحاسمة. ويشير التقرير المرحلي إلى ضرورة عدم تغطية المبادرات المؤسسية الحاسمة من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وتتفق اللجنة الاستشارية مع مراجع الحسابات الخارجي في

ما يتعلق بالحاجة إلى معايير واضحة تميز بين المبادرات المؤسسية الحاسمة وأنواع الاستثمارات الأخرى وهي على ثقة بأن تحديثنا سيقدم بشأن ذلك إلى المجلس التنفيذي.

تفويض السلطة

11- قدم مراجعو الحسابات الخارجيون في تقريرهم توصيات مهمة بشأن تحسين تفويض السلطة داخل البرنامج. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه وفقاً للمادة السابعة من النظام الأساسي، تكون للمدير(ة) التنفيذي(ة) سلطة إدارة وتنفيذ برامج البرنامج ومشروعاته وأنشطته الأخرى، ويخوّل (تحوّل) صلاحية تفويض هذه السلطات إلى مسؤولين آخرين بحسب الاقتضاء. وتتص القاعدة 103-1 من اللائحة المالية على أن يكون جميع موظفي البرنامج مسؤولين أمام المدير(ة) التنفيذي(ة) عن الإجراءات التي يتخذونها عند تأدية مهامهم الرسمية. ويفوض المدير(ة) التنفيذي(ة) السلطة عموماً إلى وظائف وليس إلى أفراد فيعين أحياناً وظيفة واحدة مثل مساعد المدير(ة) التنفيذي(ة) وأحياناً أخرى عدة وظائف مثل المديرين والرؤساء في المقر والمديرين الإقليميين والمديرين القطريين. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) الإذن لهذه الوظائف بتفويض سلطاتها إلى الغير. وتتولى إدارات مختلفة مسؤولية إدارة التعاميم والتوجيهات والمذكرات والإرشادات وتنفيذ إجراءات الرقابة التي تنظم السلطات المفوضة. وكجزء من عملية إعادة المواءمة التنظيمية الأخيرة للبرنامج، أصدرت المديرية التنفيذية مذكرة قرار (OED 868) في 23 فبراير/شباط 2024 تدعو إلى استعراض تفويضات السلطة الحالية لمساعد المدير(ة) التنفيذية ورئيس الشؤون المالية لضمان مواءمة تفويضات السلطة مع الهيكل الجديد. ستأخذ عملية إنشاء مستودع تفويض السلطة وتوفير جميع الموارد اللازمة للقيام بذلك في الاعتبار إطار الأمم المتحدة لتفويض السلطة الذي قدمه الأمين العام في يناير/كانون الثاني 2019 للاسترشاد به. وستنظر العملية أيضاً في الحاجة إلى: (1) مواءمة مسؤوليات المفوضين مع السلطات المفوضة لكل منهم؛ و(2) تحديد عمليات وإجراءات الرصد والإبلاغ بما في ذلك مؤشرات الأداء حيثما ينطبق ذلك على ممارسة السلطة المفوضة. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية وجود إطار شفاف ومتسق لتفويض السلطة، وتحديد الأدوار ومجالات المسؤولية بوضوح، ولا سيما في سياق تقلب التمويل ومبادرات إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية حالياً. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بأسرع ما يمكن، وبأن التقرير المالي المقبل للبرنامج سيتضمن المعلومات ذات الصلة (انظر الفقرة 20 أدناه).

إعادة الهيكلة التنظيمية ووظيفة الميزانية

12- في ما يتعلق بتوصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن أدوار ووظيفة الميزانية ومسؤولياتها، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن أهداف الاستعراض الداخلي للهيكل التنظيمي للبرنامج في العام الماضي تمثلت في تعزيز التعاون على نطاق المنظمة لتبسيط الأنشطة وضمان التركيز على العمليات والموظفين في الميدان. ويشرف رئيس الشؤون المالية على الدورة المالية بأكملها ويعمل بصفته المستشار المالي الأول، وله سلطة وضع السياسات المالية وتنفيذها. وتنقسم الشعبة إلى أربع دوائر وفرع لإدارة المعلومات المالية. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية كذلك بأن رئيس الشؤون المالية (مكتب المراقب المالي) في كيانات الأمم المتحدة المماثلة (اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة) لا ينفصل في العادة عن مستويات الإدارات أو الشعب كما هو الحال الآن في البرنامج. وهذه السمة الهيكلية التي تميز الهيكل الجديد للبرنامج تؤثر أيضاً على الفصل بين وظيفة الميزانية المؤسسية والتشغيلية. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً برأي مراجع الحسابات الخارجي وهي على ثقة بأن البرنامج سيبدأ قصارى جهده لتحقيق وظيفة ميزانية فعالة ومتسقة. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الحصول على تحديث بهذا الشأن في التقرير المقبل عن خطة البرنامج للإدارة. (انظر الفقرة 32 أدناه).

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين والتحويلات النقدية

13- يسلط تقرير مراجعة الحسابات في الفقرات من 170 إلى 194 الضوء على التحديات التي يواجهها البرنامج في رصد أنشطة شركائه المتعاونين ويوصي بتطبيق إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية لرصد الشركاء. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن إدارة البرنامج لشؤون الشركاء المتعاونين (الشركاء المتعاونون الذين هم منظمات غير حكومية تنفذ عملياتها)

تشمل آليات رقابة قوية من البداية وحتى النهاية متوائمة تماما مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية. وفي أواخر عام 2023، طلبت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالضمانات حيال المخاطر التابعة للبرنامج من شعبة المالية المؤسسية ووحدة المنظمات غير الحكومية آنذاك إعداد ورقة بحثية حيث يتم استعراض المنافع المحتملة لنهج الأمم المتحدة المنسق للتحويلات النقدية. وأشارت الدراسة الأولية إلى أنه على الرغم من المنافع التي تعود على البرنامج، فإن هناك تحديات، بما في ذلك الآثار المترتبة من حيث التكلفة على الأخذ بالنهج المنسق للتحويلات النقدية. وعلى الرغم من التحديات، سيستفيد البرنامج من الأخذ بالنهج المنسق للتحويلات النقدية. فهو يعزز التزام البرنامج بخطة إصلاح الأمم المتحدة ويحسن الفعالية والكفاءة على الصعيد التشغيلي. ومن شأن ذلك أن يساعد البرنامج أيضا في معالجة توصيات الهيئات الرقابية من أجل تعزيز إدارة شؤون شركائه المتعاونين. وترى اللجنة الاستشارية أن الإدارة الفعالة لشؤون الشركاء المتعاونين والتحويلات النقدية ضرورية لإدارة المخاطر في عمليات البرنامج. وتتفق اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي وترى أنه من المفيد استكشاف مزيد من الخيارات لاتباع نهج موحد ومتسق على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة لإدارة المخاطر المرتبطة بالشركاء المنفذين. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، وأن التقرير المالي المقبل للبرنامج سيتضمن المعلومات ذات الصلة.

باء- تحديث خطة البرنامج للإدارة

14- يتضمن تحديث خطة البرنامج للإدارة للفترة 2024-2026 (EB.A/2024/6-B/1) تحديثا بشأن المساهمات المتوقعة والمتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ لعام 2024. ويعرض أيضا نتائج عملية إعادة التنظيم، بما في ذلك هيكل تنظيمي محدث، وميزانية دعم البرامج والإدارة للهيكل التنظيمي المنقح، وميزانية دعم البرامج والإدارة المعاد تخطيطها في ضوء انخفاض المساهمات.

15- ويشير التقرير إلى أن المساهمات المتوقعة المنقحة تبلغ الآن 8 مليارات دولار أمريكي مقابل التوقعات السابقة وهي 10 مليارات دولار أمريكي. وحتى 25 مارس/آذار 2024، تلقى البرنامج 1.8 مليار دولار أمريكي من المساهمات المؤكدة ما يمثل 23 في المائة من التوقعات العالمية البالغة 8 مليارات دولار أمريكي لهذا العام. ويتمشى ذلك مع الاتجاهات التي كانت سائدة في السنوات السابقة، ذلك أن الحصة الأكبر من المساهمات المقدمة إلى البرنامج كانت تؤكد في العادة في الربعين الثالث والأخير من العام. (الفقرات من 3 إلى 9).

16- وتشير توقعات خطة الإدارة للفترة 2024-2026 إلى الحاجة إلى متطلبات تشغيلية قدرها 22.7 مليار دولار أمريكي لتحقيق الهدف الطموح المتمثل في مساعدة 157 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وبسبب الأعداد القياسية للأشخاص الذين يعانون من الجوع على مستوى العالم، ازدادت متطلبات البرنامج على مدى السنوات الأخيرة في ظل انخفاض الموارد. وبالتالي، تستمر فجوة التمويل في الاتساع من 40 في المائة في عام 2021 إلى ما يتوقع أن يصل إلى 52 في المائة في خطة الإدارة للفترة 2024-2026. ومما يزيد من تفاقم هذه الفجوة انخفاض المساهمات المتوقعة العالمية المحدثة للبرنامج لعام 2024 من 10 مليارات دولار أمريكي إلى 8 مليارات دولار أمريكي. وتم تعديل المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2024 لتتخفف من 22.7 مليار دولار أمريكي لمساعدة 157 مليون شخص إلى 18 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 139.2 مليون شخص محتاج. وبعد تخفيض المساهمات المتوقعة، تبلغ خطة التنفيذ المؤقتة المحدثة 10 مليارات دولار أمريكي بهدف مساعدة 106 ملايين مستفيد. (الفقرات من 10 إلى 13).

17- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن لتخفيض التمويل تأثيرا كبيرا على قدرة البرنامج على دعم عدد المستفيدين الذي كان مقررا في البداية. ونتيجة لذلك، لن يستفيد نحو 51 مليون شخص في إطار المتطلبات التشغيلية الأصلية من مساعدات البرنامج وسيحتاجون إلى الدعم من خلال وسائل و/أو كيانات أخرى. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، طلب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات من المديرين الإقليميين استعراض الخطط الاستراتيجية القطرية في ضوء تحديات الوصول إلى القدرات والتحديات التشغيلية. وكان الهدف من هذا التعديل هو تحديد متطلبات مالية أكثر واقعية لعمليات البرنامج. وطُلب إلى ستة عشر بلدا من البلدان ذات الأولوية التي حددت على أنها بلدان عالية المخاطر وتُستأثر بغالبية

الاحتياجات العالمية للبرنامج أن تستعرض ميزانياتها وأن تقدم خطة محددة الأولويات لعام 2024. ووضع كل مكتب قطري نهجا يراعي سياقه الخاص مما أدى إلى تخفيض إجمالي الاحتياجات المتوقعة من 22.7 مليار دولار أمريكي إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 4.7 مليار دولار أمريكي. وللتوصل إلى خطة التنفيذ المؤقتة البالغة 10 مليارات دولار أمريكي مقابل الاحتياجات التشغيلية المتوقعة المحدثة البالغة 18 مليار دولار أمريكي، اعتمدت المكاتب القطرية استراتيجيات مختلفة لتحديد الأولويات، مثل تركيز المساعدة على الأشخاص الذين يواجهون أشد حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وبالتالي خفض مجموع عدد المستفيدين. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى عمليات التوزيع بالتناوب أو تقصير مدة المساعدة أو تقليص أحجام الحصص الغذائية. وستؤثر هذه التخفيضات تأثيرا كبيرا على العمليات في البلدان الأكثر ضعفا، مما سيؤدي إلى انخفاض التغطية والدعم للمحتاجين. وزودت اللجنة بالجدول التالية التي تبين مجموع أعداد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة وتفاصيل أكبر 16 عملية ودولة فلسطين، إلى جانب تنقيحات للمتطلبات التشغيلية المنجزة أو الجارية.

| السنة | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|--|----------|-----------|-----------|-----------|
| العدد التقديري للأشخاص الذين تم الوصول إليهم بمساعدة مباشرة من البرنامج* | 97 مليون | 116 مليون | 128 مليون | 160 مليون |
| إيرادات المساهمات المقدمة إلى البرنامج (بمليارات الدولارات الأمريكية) | 8.0 | 8.4 | 9.4 | 14.1 |

* كما ورد في تقرير الأداء السنوي للبرنامج للأعوام 2019، و2020، و2021، و2022. وسيقدم تقرير عام 2023 إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2024.

| المتطلبات التشغيلية المتوقعة (ملايين الدولارات الأمريكية) | | |
|---|-------------------------|-------|
| تحديث خطة الإدارة | خطة الإدارة (2026-2024) | |
| تفاصيل أكبر 16 عملية ودولة فلسطين | | |
| التنقيحات المنجزة | | |
| | 505 | 600 |
| تشاد | | |
| | 328 | 328 |
| هايتي | | |
| | 1 581 | 960 |
| لبنان | | |
| | 377 | 300 |
| مالي | | |
| | 303 | 315 |
| النيجر | | |
| | 538 | 731 |
| السودان | | |
| | 1 496 | 1 001 |
| الجمهورية العربية السورية | | |
| | 1 294 | 943 |
| أوكرانيا | | |
| المجموع الفرعي: التنقيحات المنجزة | 6 421 | 5 178 |
| تنقيحات قيد التنفيذ | | |
| | 2 218 | 1 552 |
| أفغانستان | | |
| | 501 | 401 |
| بوركينافاسو | | |
| | 1 684 | 1 135 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | | |
| | 1 320 | 881 |
| إثيوبيا | | |
| | 561 | 441 |
| نيجيريا | | |
| | 1 064 | 635 |
| الصومال | | |
| | 1 229 | 892 |
| جنوب السودان | | |
| | 98 | 741 |
| دولة فلسطين | | |
| | 2 891 | 1 400 |
| اليمن | | |
| المجموع الفرعي: التنقيحات المقررة | 11 566 | 8 078 |

| المتطلبات التشغيلية المتوقعة (ملايين الدولارات الأمريكية) | | |
|---|-------------------------|----------------------------|
| تحديث خطة الإدارة | خطة الإدارة (2024-2026) | |
| 13 256 | 17 987 | 16 أكبر عملية ودولة فلسطين |
| 4 736 | 4 761 | جميع العمليات الأخرى |
| 17 992 | 22 748 | المجموع الكلي |

18- وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض المساهمات المتوقعة لعام 2024 مقارنة لعام 2023 والانخفاض الكبير في العدد المقرر للمستفيدين. وتشجع اللجنة الاستشارية البرنامج على مضاعفة الجهود من أجل استعادة قاعدة مانحيه وتنويعها.

19- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن البرنامج يتبع نهجين رئيسيين في التخطيط: الخطط القائمة على الاحتياجات وخطط التنفيذ. وتغطي الخطط القائمة على الاحتياجات التي وافق عليها المجلس التنفيذي مدة الخطط الاستراتيجية القطرية وتساعد البرنامج على الدعوة إلى تحديد الموارد اللازمة للسكان المستهدفين والدعوة إلى توفيرها والتخطيط لها، مع مراعاة قدرة البرنامج الفعلية على التنفيذ. وخطط التنفيذ هي خطط عمل سنوية مستمدة من الخطط القائمة على الاحتياجات المعدلة على أساس توقعات التمويل والموارد المتاحة والقيود التشغيلية. ولا تمثل الخطة القائمة على الاحتياجات المحددة الأولويات منهجية جديدة أو نهجا ثالثا، بل هي تعديل في حساب المتطلبات التشغيلية للتوصل إلى مجموعة أكثر واقعية من المتطلبات مع مراعاة قدرة البرنامج وموارده المتوقعة. ويهدف البرنامج إلى تطبيق نهج أكثر اتساقا في تحديد الاحتياجات التشغيلية بدءا من المستوى القطري والذي سيحل بشكل دائم محل النهج الحالي للتخطيط القائم على الاحتياجات. ويهدف الأخذ بهذا النهج المنفتح إلى معالجة الثغرات وأوجه القصور الحالية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى عملية تخطيط أكثر استدامة وفعالية.

20- وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية الحفاظ على التنسيق والتماسك بين مختلف العمليات والمنهجيات في تخطيط الميزانية. واللجنة على ثقة بأن البرنامج سيقدم إلى المجلس وقت النظر في هذا التقرير وفي خطة الإدارة المقبلة مزيد من المعلومات عن تفاصيل الخطة القائمة على الاحتياجات المحددة الأولويات، بما في ذلك ما يتعلق بمنهجية تقييم الاحتياجات والأدوار ذات الصلة في إطار تفويض السلطة (انظر AC/2270، الفقرة 14)

ميزانية دعم البرامج والإدارة

21- يشير التقرير إلى أن المديرية التنفيذية بدأت في أغسطس/آب 2023 استعراضا داخليا لهيكل التنظيمي للبرنامج على النحو المبين في ضميمة خطة الإدارة (2024-2026) التي قدمت إلى المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023. واستكشف الاستعراض الكيفية التي ينبغي للبرنامج أن يتطور بها من أجل التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات التي تواجه العمليات والتكيف مع الواقع الجديد المتمثل في تزايد الاحتياجات الإنسانية بمحاذاة تناقص التمويل. غير أن ميزانية خط الأساس البالغة 811.4 مليون دولار أمريكي لعام 2024 لم تتغير عن الميزانية المقدمة في خطة الإدارة للفترة 2024-2026. وليس لعملية إعادة الموازنة هذه أي أثر على الميزانية بحسب بند الاعتماد أو الرخصة أو نتيجة الإدارة؛ ولا تحدث التغييرات إلا مستوى الإدارات. (الفقرة 41).

22- ويشير التقرير كذلك إلى أن المساهمات البالغة 8 مليارات دولار أمريكي ستولد إيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة بقيمة 456 مليون دولار أمريكي، مما سيؤدي إلى عجز كبير في ميزانية دعم البرامج والإدارة في حال استخدام كامل ميزانية دعم البرامج والإدارة الموافق عليها. وبعد الإقفال المالي الأولي لعام 2023 عندما تأكد أن مستويات المساهمات لعام 2023 كانت أقل بكثير من المتوقع، شرع البرنامج في عملية إعادة تخطيط دعم البرامج والإدارة لتقييم أثر التخفيض المحتمل في ميزانية دعم البرامج والإدارة والتخفيف من هذا الأثر. وتبلغ خطة الاستخدام الحالية لميزانية دعم البرامج والإدارة 483 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 85.3 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة عن المستوى الموافق

عليه (انظر الجدول 4-4 أدناه). ويشير التقرير أيضا إلى أن ذلك سيكون له تأثير كبير على قوة عمل البرنامج لأن تكاليف الموظفين تمثل 80 في المائة من الميزانية الموافق عليها لدعم البرامج والإدارة (انظر الجدول 6-4 أدناه). وتعتبر النسبة المئوية المرتفعة للتخفيض في خطة استخدام تكاليف الموظفين عن الوظائف الشاغرة الحالية والتوقف المؤقت الجاري في التوظيف والمرونة التي يتيحها عدم تجديد عقود الموظفين القصيرة الأجل. وتسمح الفقرة (10) من خطة الإدارة للفترة 2024-2026 للمديرة التنفيذية بتعديل مكون دعم البرامج والإدارة في الميزانية تمشيا مع التغيير في مستوى المساهمات المتوقعة العالمية للعام بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من التغيير المتوقع في الإيرادات. وتعادل نسبة 2 في المائة من الانخفاض البالغ 2 مليار دولار أمريكي في المساهمات المتوقعة 40 مليون دولار أمريكي. ويلتزم البرنامج بتخفيض الميزانية بما لا يقل عن 40 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار جهوده لجعل ميزانية دعم البرامج والإدارة متماشية مع مستوى الإيرادات الأدنى مع إتاحة المرونة مع تطور الوضع. ولذلك يقترح البرنامج تنقيح ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى 528 مليون دولار أمريكي. وسيسعى البرنامج إلى تنفيذ مزيد من تدابير تحقيق وفورات تصل إلى 45 مليون دولار أمريكي أخرى يمكن أن تخفض نفقات دعم البرامج والإدارة إلى 483 مليون دولار أمريكي. (ال فقرات 51-66).

| الجدول رابعاً-4: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب بند الاعتماد والركيزة، 2024 (بملايين الدولارات الأمريكية) | | | | |
|--|------------|---------------|---------|--|
| التغيير (النسبة المئوية) | فرق القيمة | خطة الاستخدام | الأصلية | بند الاعتماد والركيزة |
| 17- | (20.7) | 100.6 | 121.3 | الاستراتيجية والوجوهة |
| 17- | (20.7) | 100.6 | 121.3 | ألف- الاستراتيجية والوجوهة |
| 17- | (49.4) | 246.3 | 295.8 | الخدمات المقدمة للعمليات |
| 15- | (29.9) | 163.3 | 193.2 | باء- خدمات الأعمال |
| 19- | (19.6) | 83.0 | 102.6 | جيم- السياسات، والتوجيه، وضمان الجودة |
| 10- | (15.2) | 135.8 | 150.9 | الحكومة، والرقابة المستقلة، وجمع الأموال |
| 12- | (13.2) | 92.3 | 105.5 | دال- الدعوة والشراكات وجمع الأموال والتنسيق مع الأمم المتحدة |
| 4- | (2.0) | 43.4 | 45.4 | هاء- الحكومة والرقابة المستقلة |
| 15- | (85.3) | 482.6 | 568.0 | المجموع |

| الجدول رابعاً-6: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب عدد الوظائف | | | | | | | | | | |
|--|---------|--------------------------|-------|-------------------|-----------------|-------------------------|-------|-------------------|-----------------|---|
| التغيير (النسبة المئوية) | التغيير | الميزانية المعاد تخطيطها | | | | الميزانية الأصلية، 2024 | | | | |
| | | المجموع | المقر | المكاتب الإقليمية | المكاتب القطرية | المجموع | المقر | المكاتب الإقليمية | المكاتب القطرية | |
| 20- | 284- | 1 143 | 839 | 220 | 84 | 1 427 | 1 075 | 268 | 84 | الوظائف من الفئة الفنية وما فوقها |
| 13- | 64- | 446 | 446 | | | 510 | 510 | | | فئة الخدمات العامة |
| 11- | 83- | 656 | 112 | 364 | 180 | 739 | 153 | 406 | 180 | الموظفون المحليون (الموظفون الوطنيين والموظفون من فئة الخدمات العامة) |
| 16- | 431- | 2 245 | 1 397 | 584 | 264 | 2 676 | 1 738 | 674 | 264 | المجموع الفرعي للوظائف المحددة المدة |
| 68 | 15 | 37 | 37 | | | 22 | 22 | | | الوظائف من الفئة الفنية وما فوقها (القصيرة الأجل) |
| 22- | 36- | 127 | 80 | 47 | | 163 | 112 | 51 | | فئة الخدمات العامة (القصيرة الأجل) والمساعدة المؤقتة |
| 26- | 164- | 457 | 375 | 82 | | 622 | 521 | 101 | | الاستشاريون |
| 23- | 185- | 622 | 493 | 129 | 0 | 807 | 654 | 152 | 0 | المجموع الفرعي للوظائف القصيرة الأجل |
| 18- | 616- | 2 867 | 1 890 | 713 | 264 | 3 483 | 2 393 | 826 | 264 | المجموع |

23- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه استناداً إلى الميزنة المتجهة من القاعدة إلى القمة في الشعب التي صدرت لها تعليمات من القمة إلى القاعدة بتخفيض التكاليف بنسبة تصل إلى 25 في المائة، فإن خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة تبلغ حالياً 483 مليون دولار أمريكي. واستخدمت الوظائف التي كانت مشغولة في يناير/كانون الثاني 2024 كمنطلق نحو إعادة تخطيط مستويات التوظيف. وعند التخطيط لتخفيض عدد الموظفين، تم تذكير المديرين بالتزامات البرنامج التعاقدية والتزامه بكفالة واجب الرعاية للموظفين، وجرى تشجيعهم على خفض التكاليف التقديرية غير المتعلقة بالموظفين. وتعطي خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة الأولوية للأنشطة التي تركز على الميدان والأنشطة التي لها أكبر الأثر والتي تستفيد من الاستثمارات السابقة في الكفاءة أو التي تتعلق بالرقابة مع مواصلة اتباع الأولويات المحددة في خطة الإدارة الموافق عليها لعام 2024. وقد حُددت حالياً التخفيضات في التكاليف المقررة، ولا سيما في مجالات السفر في مهام رسمية والاجتماعات وحلقات العمل التدريبية. وحددت الوفورات في التكاليف في هذه المجالات عن طريق الاستفادة من الأدوات والأساليب التكنولوجية مثل الاجتماعات وحلقات العمل التي تعقد عن بُعد. وزودت اللجنة أيضاً بالجدول الوارد أدناه الذي يبين التغييرات المقررة في مستويات ملاك الموظفين بحسب الرتبة في مواقع المقر.

الوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة في مواقع المقر والتغييرات التي طرأت عليها

| عدد الوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي - المقر* | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|------------------------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-------|-----|-----|-----|-----------------------|------------------------------|-----------|--------------|---------|
| الإدارات | و.ع. (مطلوبة) (مطلوبة) | 2-4 | 3-4 | 4-4 | 5-4 | 1-4 | 2-4 | 3-4 | 4-4 | 5-4 | 1-4 | 2-4 | 3-4 | 4-4 | 5-4 | مجموع الوظائف المحددة | فنية وما فوقها (قصيرة الأجل) | استشاريون | مساعدة مؤقتة | المجموع |
| الأصلية - المقر | 1 | 4 | 30 | 59 | 158 | 293 | 375 | 142 | 14 | 510 | 153 | 1 738 | 22 | 521 | 112 | 2393 | | | | |
| المعاد تخطيطها - المقر | 1 | 4 | 23 | 46 | 135 | 246 | 278 | 93 | 13 | 446 | 112 | 1 398 | 37 | 375 | 80 | 1890 | | | | |

* بما يشمل الاعتمادات المركزية.

24- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن نموذج تمويل التكاليف غير المباشرة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر قد أعيد تقييمه في عام 2022، ونتيجة لذلك فإن حصة أكبر من تكاليف المكاتب الإقليمية والمقر تمول من ميزانية دعم البرامج والإدارة في حين أن نحو نصف تكاليف المكاتب القطرية اعتبرت تكاليف دعم مباشرة تمول من المساهمات المرنة في الخطط الاستراتيجية القطرية. وهناك بالتالي انخفاض ملحوظ في عدد الموظفين الممولين من ميزانية دعم البرامج

والإدارة في المكاتب القطرية وزيادة في عدد الموظفين الممولين من ميزانية دعم البرامج والإدارة في المكاتب الإقليمية والمقر. ومع التسليم بالحاجة إلى ضمان استمرار القدرة والدعم للعمليات الحاسمة الأهمية، حددت طرق مختلفة لإدارة التخفيضات في عدد الموظفين بفعالية وكفاءة وتحقيق الاستقرار في القوة العاملة على النحو المبين أدناه:

- دعم الموظفين والمديرين في جميع مراحل عملية تحقيق الاستقرار من خلال من خلال مجموعة أدوات اتصال موجهة منتظمة، وبرنامج دعم الموظفين من خلال الحلقات الدراسية الشبكية وغيرها من الموارد المفيدة.
- تم الإعلان في أكتوبر/تشرين الأول 2023، عن توقف التوظيف لفترة مؤقتة في المقر العالمية - المقر في إيطاليا والمكاتب الإقليمية والمكاتب العالمية. والهدف من هذا التوقف المؤقت هو منح المنظمة الوقت الكافي لاتخاذ قرارات توظيف مستنيرة تتماشى مع الواقع التشغيلي الجديد. وينطبق هذا التوقف المؤقت على التوظيف الخارجي وعلى جميع أنواع العقود وبطل ساريا حتى إشعار آخر.
- الشروع في عملية إنهاء خدمة بالاتفاق على المستوى العالمي في فبراير/شباط 2024. وتستند هذه العملية إلى إعراب الموظفين المؤهلين عن اهتمامهم وتولي المراعاة الكاملة لمصالح المنظمة.
- استمرار البرنامج في الالتزام التام بتنفيذ إطاره الخاص بالتوظيف ومواصلة الفترة الانتقالية الحالية التي تمتد حتى نهاية عام 2025.
- إلغاء بعض الوظائف الخاضعة لمبدأ التناوب التي كان من المقرر إعادة تكليفها في الوقت الذي تستعرض فيه المكاتب احتياجاتها الأساسية في ضوء الأولويات المنقحة.
- إلغاء وظائف أخرى شاغرة بالفعل لا تدعم مباشرة الأنشطة المعاد ترتيب أولوياتها أو اعتزام إلغائها.

25- تلاحظ اللجنة الاستشارية جهود البرنامج لتعديل ميزانية حساب دعم البرامج والإدارة ومستويات الموارد. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إجراء عملية التعديل مع إيلاء المراعاة الواجبة للحفاظ على التركيز التشغيلي والميداني للبرنامج، وضمان وجود هيكل ملائم لدرجات الموظفين، بحيث لا ترتب عنه آثار غير متناسبة على الوظائف في المستويات الأدنى. وتشجع اللجنة البرنامج على ضمان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر القانونية المالية، والمخاطر المتعلقة بالسمعة الملازمة لحالات التقليل، مع التقيد في الوقت نفسه بجميع قواعد السياسات والنظم ذات الصلة. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن خطة الإدارة المقبلة ستضمن المعلومات ذات الصلة.

التغييرات في الهيكل التنظيمي للبرنامج

26- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الغرض من عملية استعراض الهيكل التنظيمي هو في المقام الأول زيادة تعزيز المنظمة من خلال وجود هيكل مبسط يعزز التكامل والتعاون ويستهدف دعم عمل البرنامج في الميدان. ولم يكن الغرض من ذلك تحقيق الكفاءات في حد ذاتها. وتهدف التغييرات الهيكلية المقترحة التي انبثقت عن المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تطوير المنظمة إلى تزويد البرنامج بهيكل تنظيمي مبسط للمقر يعزز التعاون ويعزز الكفاءة والفعالية. وفي الهيكل الجديد، يشرف نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات على ثلاثة مساعدين للمديرية التنفيذية يعملون كرؤساء إدارات. وتجمع إدارة مكان العمل والتسيير بين جميع الوظائف المصممة لدعم حماية أفرقتنا العالمية وتمكينها. وتقدم إدارة العمليات البرمجية الدعم الاستراتيجي للتنفيذ التشغيلي ولكل جانب من جوانب تصميم تحليلات البرامج وتنفيذها. وتقود إدارة الشراكات والابتكار نهجا طموحا لتوسيع نطاق شراكات البرنامج الاستراتيجية وحجمها.

27- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن المرحلة الثالثة قد بدأت في الربع الثاني من عام 2024 لاستعراض التشكيلة الإقليمية للبرنامج من أجل زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات في المقر والمكاتب الإقليمية استنادا إلى الركائز الثلاث للدعم الذي تقدمه إلى العمليات الميدانية: الدعم التقني والتوجيه الاستراتيجي والرقابة الإدارية. وتتمثل هذه العملية في تقييم حالات الازدواجية

والتدخل لتحديد خيارات التحسين المحتملة للنظر فيها من جانب القيادة، وهو ما من شأنه أن يوضح تقسيم العمل والمسؤولية (بما في ذلك الدعم التقني والرقابة الإدارية) بين المكاتب الإقليمية والمقر. وفي ما يتعلق بالجدول الزمني للتنفيذ، ستقدم رؤية جديدة للأدوار والمسؤوليات في المقر والمكاتب الإقليمية في الربع الأخير من عام 2024. ومن المتوقع تطبيق هذه الرؤية في الربعين الأولين من عام 2025.

28- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن نتائج التقييم المعياري الخارجي الذي أجري من خلال مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ثلاثة كيانات تابعة للأمم المتحدة (اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة) أبرزت وجود تشكيل مختلف من حيث عدد الأمراء العاملين الميسرين ونواب المديرين التنفيذيين على النحو التالي:

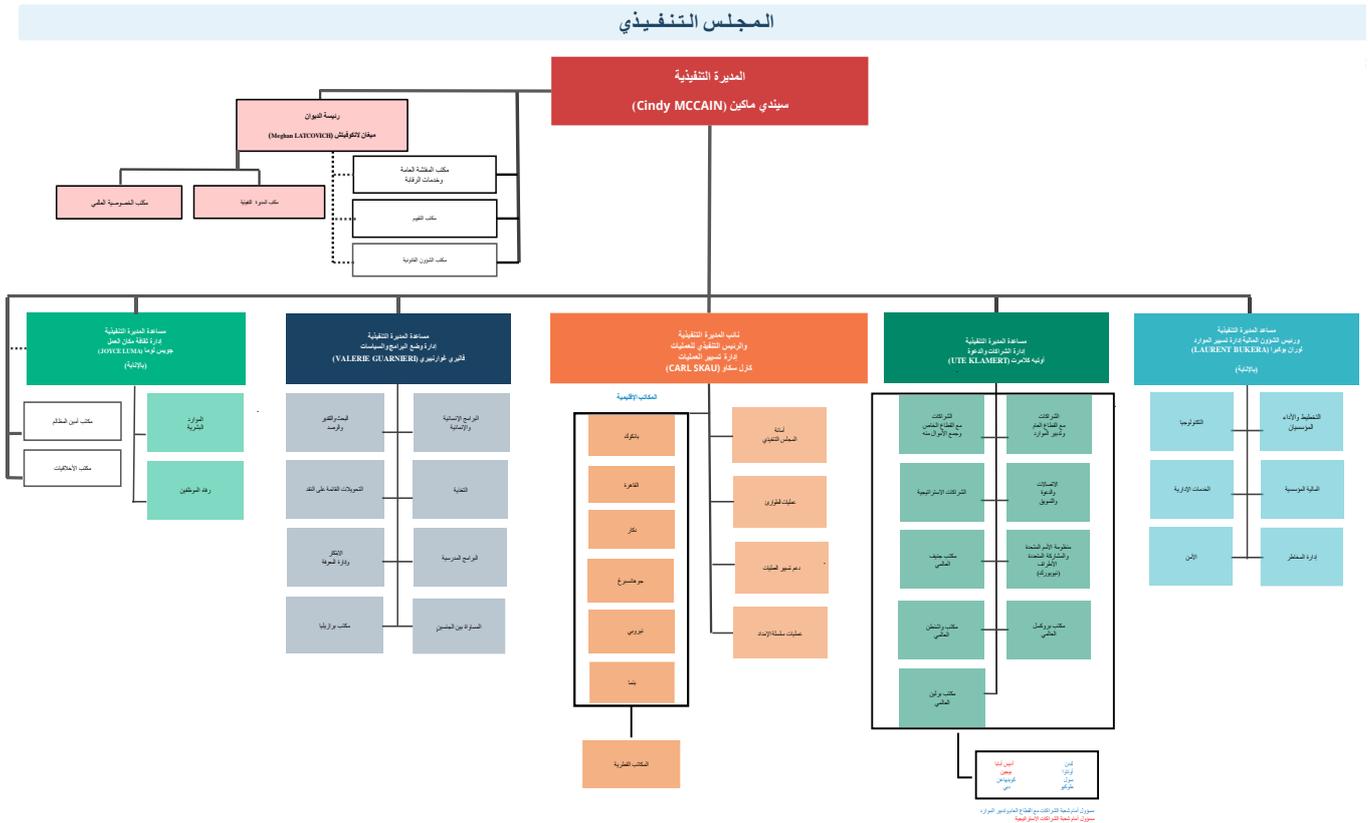
- لدى اليونيسف أربعة أمراء عامين مساعدين (أربعة نواب للمديرة التنفيذية) مسؤولون مباشرة أمام المديرة التنفيذية، وسبعة مكاتب إقليمية مسؤولة أمام المديرة التنفيذية بعد قرار تطبيق اللامركزية وتمكين المكاتب الإقليمية، وأربعة مكاتب مستقلة مسؤولة أمام المديرة التنفيذية (التقييم، ومراجعة الحسابات، والشؤون القانونية، والأخلاقيات)؛
- لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاثة أمراء عامين مساعدين، من بينهم نائب المدير التنفيذي الذي يشرف على 13 شعبة، بما في ذلك إدارة العلاقات الخارجية، والإدارة المالية، والتنظيم الإداري، ويكون مسؤولاً أمام المدير التنفيذي؛ وثمة سبعة مكاتب إقليمية مسؤولة أمام الأمين العام المساعد للعمليات الذي يشرف على أربع شعب عمليات أخرى (الطوارئ؛ والأمن والإمداد؛ والقدرة على الصمود؛ والعمل المناخي؛ والنزوح الداخلي)؛
- لدى المنظمة الدولية للهجرة أمينان عامان مساعدان، يشرف أحدهما على الإدارة ويتبعه مباشرة 12 مكتباً، ويشرف الآخر على العمليات وتتبعه مباشرة ثمانية مكاتب. ويضطلع رئيس ديوان الموظفين بمسؤوليات وظيفية ويشرف على الأنشطة اليومية في تسعة مكاتب إقليمية مسؤولة مباشرة أمام المدير العام من خلال رئيس الديوان.

29- وفي ما يلي بعض أوجه التشابه الرئيسية في الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج مقارنة بالكيانات المرجعية:

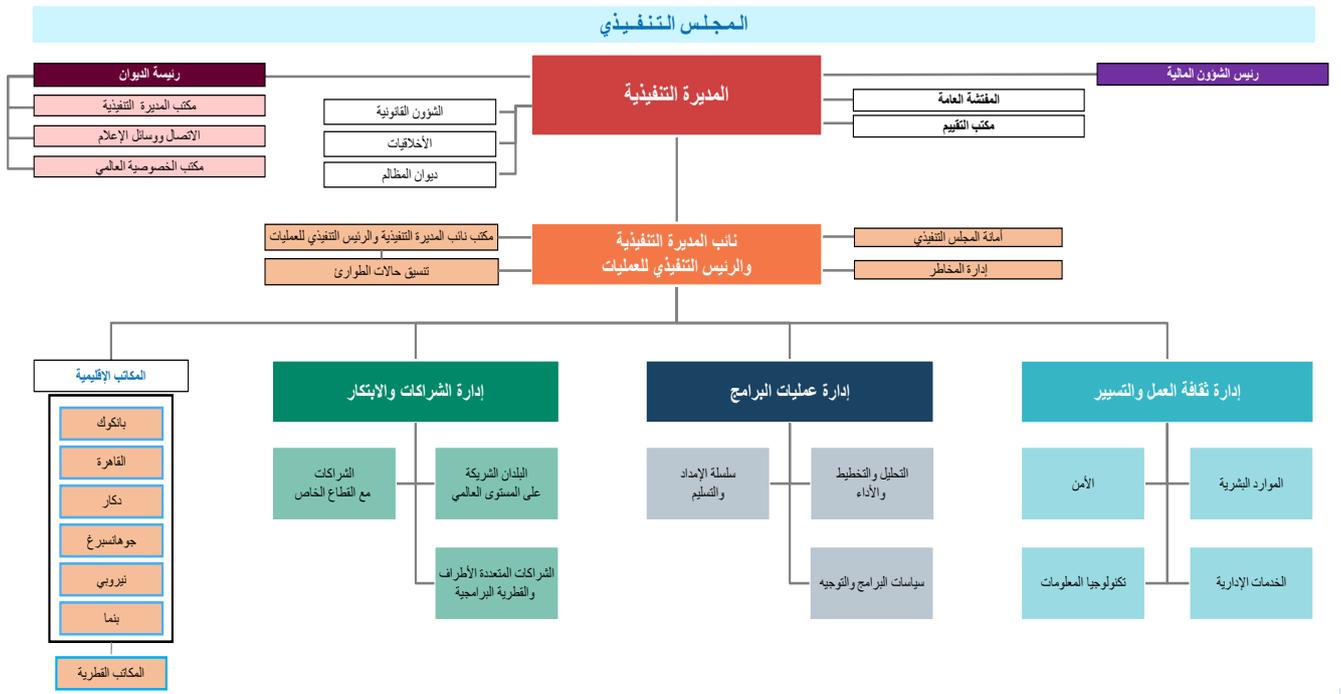
- ترتبط المكاتب الإقليمية ارتباطاً مباشراً بدرجة أكبر بالقيادة العليا للمنظمة كما هو الحال في المنظمات الأخرى: الارتباط بالمدير(ة) التنفيذي(ة) (اليونيسف)؛ وبمساعد المفوض السامي المعني بالعمليات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) ويرئيس ديوان الموظفين (المنظمة الدولية للهجرة) المسؤول مباشرة أمام المدير العام.
- توجد لدى المنظمة إدارة واحدة لإدارة جميع العمليات البرمجية (مقابل إدارتين في السابق: إدارة العمليات ووضع البرامج والسياسات) كما هو الحال في المنظمة الدولية للهجرة (نائب المدير العام لشؤون العمليات) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مساعد المفوض السامي المعني بالعمليات).
- تتبع شعبة التكنولوجيا حالياً إدارة مكان العمل والتسيير كما هو الحال في اليونيسف، حيث شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتبع إدارة التسيير؛ أو في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث تخضع شعبة نظم المعلومات والاتصالات لإشراف نائب(ة) المفوض السامي (إلى جانب شعب "الإدارة" الأخرى)؛ وفي المنظمة الدولية للهجرة تخضع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإشراف نائب المدير العام لشؤون الإدارة والإصلاح.

30- وزودت اللجنة بالمخططات التنظيمية الواردة أدناه التي تبين الهيكل التنظيمي قبل التغييرات المقترحة وبعدها.

الهيكل التنظيمي للبرنامج قبل إعادة الهيكلة (سبتمبر/أيلول 2023)¹



الهيكل التنظيمي للبرنامج بعد إعادة الهيكلة (فبراير/شباط 2024)²



¹ خطة البرنامج للإدارة (2024-2026)، الصفحة 37.

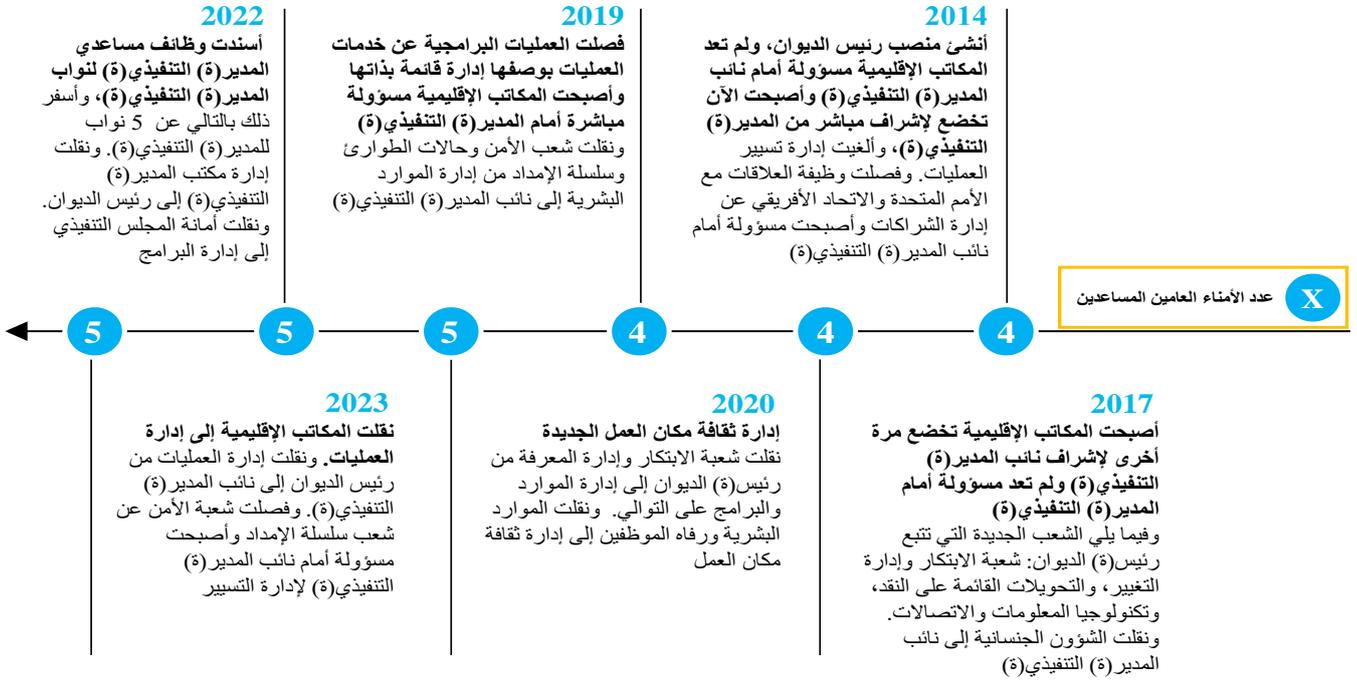
31- ورُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلب منها، بالموجز البياني الوارد أدناه الذي يوضح مبادرات تغيير الهيكل التنظيمي التي اتخذت خلال السنوات العشر الماضية.

المديرون التنفيذيون:

سيندي ماكين

ديفيد بيزلي

إرثارين كازين



32- وتلاحظ اللجنة الاستشارية التطور الجاري في الهيكل التنظيمي للبرنامج وهي على ثقة بأنه سيستمر بالاسترشاد بجهود توضيح التسلسل الإداري وتجنب ازدواجية الوظائف وتحسين الاتساق والسعي في الوقت نفسه إلى تحقيق الكفاءات. وترى اللجنة أن عملية إعادة الهيكلة ينبغي أن تستند إلى إطار واضح لتفويض السلطة وأن تعقبها فترة استقرار للسماح بتقييم فعاليتها وأثرها. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن خطة الإدارة المقبلة ستضمن المعلومات ذات الصلة.

الجزء غير المخصص من الصندوق العام

33- يُطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام بدلا من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كمصدر تمويل للمخصصين التاليين الموافق عليهما عملا بالفقرتين (6) و(7) من قرار المجلس EB.2/3/2023:

(1) 21 مليون دولار أمريكي للمبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية؛

(2) 50 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.

34- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه على الرغم من أنه من المتوقع أن يكون حساب تسوية دعم البرامج قريبا من السقف المستهدف لنفقات دعم البرامج والإدارة في نهاية عام 2024، يستصوب أن يكون الرصيد أعلى بسبب تقلب حالة التمويل وطول المدة الزمنية اللازمة لخفض التكاليف الثابتة لدعم البرامج والإدارة. ونظرا لارتفاع الإيرادات عن المتوقع بالنسبة للجزء غير المخصص من الصندوق العام، فإن استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام بدلا من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة سيؤدي إلى زيادة الرصيد في هذا الحساب.

35- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه من غير المتوقع أن ينخفض تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة الموافق عليه في خطة الإدارة الأصلية (2024-2026). ويكمن التغيير الوحيد المتعلق بالمبادرات المؤسسية الحاسمة في تغيير مصدر تمويل مبادرة مؤسسية حاسمة واحدة، وهي مبادرة تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى

الجزء غير المخصص من الصندوق العام من دون أي تغيير في المبلغ المخصص للمبادرة المؤسسة الحاسمة. وزُودت اللجنة بالجدول الوارد أدناه بشأن الاستخدام التاريخي للجزء غير المخصص من الصندوق العام وبتداول يتضمن المبالغ والوجهات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في السنوات العشر الأخيرة.

| الجزء غير المخصص من الصندوق العام | | |
|-----------------------------------|---|---|
| السنة | عمليات السحب وفقا لخطة الإدارة الموافق عليها (ملايين الدولارات الأمريكية) | الوجهة / الاستخدام |
| 2012 | 10.9 | الحساب الخاص للأمن ونظام إدارة الخزائنة |
| 2013 | 10.4 | تمويل الأمن ونظام إدارة الخزائنة |
| 2014 | 10.0 | تمويل الأمن |
| 2015 | 0.8 | تكاليف إدارة الاستثمار |
| 2016 | 1.0 | تكاليف إدارة الاستثمار |
| 2017 | 1.0 | تكاليف إدارة الاستثمار |
| 2018 | 1.0 | تكاليف إدارة الاستثمار |
| 2019 | 1.6 | دعم فرع الخزائنة |
| 2020 | 1.6 | دعم فرع الخزائنة |
| 2021 | 1.6 | دعم فرع الخزائنة |
| 2022 | 187.4 | تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة وصندوق التحوّل لتغيير الحياة وصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة ودعم فرع الخزائنة |
| 2023 | 34.8 | التحويل إلى الاحتياطي التشغيلي لمرافق الإقراض الداخلي للمشروعات ودعم فرع الخزائنة |
| 2024 | 102.8 | إدارة رأس المال البشري وشبكة الأمان للمكاتب القطرية ودعم فرع الخزائنة |

36- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عام 2023 كان أول مثال على الاستخدام المباشر للجزء غير المخصص من الصندوق العام في المكاتب القطرية، وتوصي اللجنة الاستشارية المجلس التنفيذي بالنظر في إعطاء توجيهات ووضع إجراءات ومعايير تخصيص ملائمة بشأن الاستخدام المقترح للجزء غير المخصص من الصندوق العام عند الخروج عن الممارسات السابقة. وتقر اللجنة الاستشارية بالأهمية الحاسمة لحساب الاستجابة العاجلة، وفي سياق التحديات الشاملة التي تواجه التمويل، إن اللجنة الاستشارية على ثقة بأنه لن يكون للتحويل المقترح في مصدر تمويل مبادرة تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية أثر سلبي على مستويات الصندوق العام.

ثالثاً- الوثائق المقدمة إلى المجلس للنظر

37- كما هو مبين في ملحق هذا التقرير، تعرض على المجلس التنفيذي خمسة تقارير للنظر ويعرض عليه تقريران للعلم. وتتناول اللجنة الاستشارية تقارير محددة ومسائل مختارة من التقارير في الفقرات الواردة أدناه:

التقرير السنوي للمفتش (ة) العام(ة)

38- يصف التقرير أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي أجراها مكتب المفتش (ة) العام(ة) في عام 2023 وأبلغ عنها في عام 2023. ويشمل ذلك معلومات عن ميزانية مكتب المفتش (ة) العام(ة) التي زادت بمقدار 1.5 مليون دولار أمريكي من 17.9 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 19.5 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وذلك أساساً لكي يتمكن مكتب المفتش (ة) العام(ة) من دعم الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة. وازداد عدد الوظائف المحددة المدة المدرجة في الميزانية من 87 وظيفة في نهاية عام 2022 إلى 90 وظيفة في نهاية عام 2023، وأتيحت تدريجياً وظائف إضافية طيلة عام 2023

لمعالجة القضايا المتزايدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن التحقيقات تدار على أساس متجدد وليس على أساس سنوي. ولذلك فإن القضايا التي جرى تناولها تشير إلى القضايا التي تم النظر فيها في السنة المعنية وتشير القضايا التي تم البت فيها إلى القضايا التي تم الانتهاء منها في السنة المعنية. وفي عام 2022، تولى كل محقق من المحققين التابعين لمكتب المفتش (ة) العام (ة) إدارة ما متوسطه 20 قضية. ويؤدي عدد القضايا هذا إلى جداول زمنية أطول لإنهاء التحقيقات. ويتم الانتهاء من كل قضية إما بإصدار تقرير عن التحقيق أو مذكرة تقضي بإغلاق القضية. ولذلك، أنجز 195 تقريراً في عام 2022. ويجري مكتب المفتش (ة) العام (ة) تحقيقات وفقاً للمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع المكتب لرقابة ربع سنوية من المجلس التنفيذي، ولرقابة ربع سنوية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويعمل وفق الولاية القضائية للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن التقارير المقبلة ستضمن تحديثات عن جهود مكتب المفتش (ة) العام (ة) لمعالجة الأعداد المتراكمة من الادعاءات.

استخدام آليات التمويل في البرنامج

39- يصف التقرير آلياته الخاصة بالتمويل الاستراتيجي في عام 2023. ويشمل ذلك تمويل البرامج بالسلف من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة؛ والشراء الاستباقي للأغذية عن طريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وتمويل الخدمات المؤسسية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن مرفق الإدارة الشاملة للسلع واجه في عام 2023 حوادث متصلة بمسائل متعلقة بنوعية التغليف أو انتهاء صلاحية الأغذية، حيث بلغ مجموع القيمة 3.5 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا الرقم أقل من 0.35 في المائة من مجموع قيمة مشتريات المكاتب القطرية من مرفق الإدارة الشاملة للسلع خلال السنة (بلغت قيمة الأغذية 1 مليار دولار أمريكي). وترجع نسبة 75 في المائة من مجموع الحوادث التي تسببت بخسائر بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي إلى حالة واحدة محددة تتعلق بمكملات غذائية دهنية مشتتة من مورد من جنوب أفريقيا حدث فيها تسرب بسبب رداءة التعبئة والتغليف. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المسألة، إلا أن المورد أعلن إفلاسه ولم يكن من الممكن استرداد الأموال. وفي فبراير/شباط 2024، خُفضت التوقعات العالمية من 10 مليارات دولار أمريكي إلى 8 مليارات دولار أمريكي، وخُفض بالتالي سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من مليار دولار أمريكي إلى 0.8 مليار دولار أمريكي. واتخذت الإدارة خطوات لجعل أرصدة مرفق الإدارة الشاملة للسلع متماشية مع الحدود القصوى المخفضة عن طريق خفض مستوى تجديد موارد مرفق الإدارة الشاملة للسلع وتسريع المبيعات إلى المكاتب القطرية حيثما أمكن. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن معلومات إضافية بشأن مرفق الإدارة الشاملة للسلع ستقدم إلى المجلس عند نظره في هذا التقرير.

أسطول الأمم المتحدة

40- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن أسطول الأمم المتحدة أنشأه البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المرحلة الأولى ثم توسيع نطاق خدماته لتشمل أيضاً مكاتب البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وطبقت هذه الاستراتيجية لتعزيز حياد أسطول الأمم المتحدة في الاستجابة لطلبات العملاء (أي عدم إظهار تفضيل للبرنامج أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وإتاحة الوقت لإنشاء الخدمة قبل التوسع في دعم حجم الطلبات المقدمة من البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام 2025، سيبدأ أسطول الأمم المتحدة في خدمة مكاتب البرنامج والمفوضية على مستوى العالم. وسيؤدي الانتقال إلى جهة وحيدة لتقديم الخدمات إلى تحقيق الكفاءات ودعم زيادة الحجم. ويقدم البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التمويل لأسطول الأمم المتحدة لتغطية نفقات رأس المال والنفقات التشغيلية. وسيسترد تمويل نفقات رأس المال من رسوم الإيجار التي يدفعها العملاء وتسدد للبرنامج والمفوضية على أساس أقساط سنوية منتظمة. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي للجنة الاستشارية كذلك بأن التوسع المتوقع في عمليات الأسطول سيفرض متطلبات تمويلية إضافية. وإذا انضم البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أسطول الأمم المتحدة الذي يحتاج إلى 500 مركبة سنوياً، فإن ذلك سيتطلب تمويلاً إضافياً كبيراً. وسيحتاج أسطول الأمم المتحدة إلى مزيد من القدرات لإدارة الأسطول الموسع. ولم يتم البرنامج بعد بتحليل تكلفة وفوائد هذه العملية. وتشير توقعات أسطول الأمم المتحدة إلى بلوغ نقطة التعادل في عام 2027، استناداً إلى نماذج المشاركة والاستئجار

الحالية. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج لم يحلل الأثر المالي لمختلف نماذج التأجير ولمشاركته. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن التقارير المقبلة ستضمن معلومات محدثة عن تحليل التكاليف والفوائد وتنفيذ مبادرة أسطول الأمم المتحدة.

الملحق الأول

| رمز الوثيقة | عنوان الوثيقة |
|---------------------------|---|
| | التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للموافقة: |
| WFP/EB.A/2024/6-A/1 | الحسابات السنوية المراجعة 2023 |
| WFP/EB.A/2024/6-B/1 | تحديث خطة البرنامج للإدارة |
| | التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للنظر: |
| WFP/EB.A/2024/6-C/1 | التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة |
| WFP/EB.A/2024/6-D/1 | التقرير السنوي للمفتش (ة) العام(ة) |
| WFP/EB.A/2024/6-D/1/Add.1 | مذكرة من المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش(ة) العام(ة) |
| WFP/EB.A/2024/6-E/1 | استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023 |
| WFP/EB.A/2024/6-F/1 | تقرير عن استخدام البيات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2023) |
| | التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للعلم: |
| WFP/EB.A/2024/6-G/1 | تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2023 |
| WFP/EB.A/2024/6-H/1 | خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي |